معوقات عمل المشاريع في المملكة العربية السعودية

(دراسة استطلاعية من وجهة نظر أصحاب المشاريع الصغيرة والمتوسطة)

د. سديم ابراهيم الراشد. أ. تهاني ناصر النعمي. أ. ابتهال محمد ادريس. أ. رثعاء سيف القحطاني. أ. نورة فيصل العتيبي. أ. ريم خالد القحطاني

الملخص.

هدفت هذه الدراسة إلى تحديد المعوقات التي تحول دون المشاريع في المملكة العربية السعودية، وتناولت بالتحديد المشاريع الصغيرة والمتوسطة.

وقد استخدمت الباحثة المنهج الوصفي المسحي في الدراسة، كما استخدمت أداة الاستبانة للإجابة عن تساؤلات الدراسة، والتي تمثلت في الأسئلة التالية:

- ما المعوقات التمويلية التي تواجه المشاريع الصغيرة والمتوسطة في المملكة العربية السعودية؟

- ما المعوقات الإدارية التي تواجه المشاريع الصغيرة والمتوسطة في المملكة العربية السعودية؟

وقد تكون مجتمع الدراسة الحالية من أصحاب المشاريع الصغيرة والمتوسطة بالمملكة العربية السعودية والبالغ عددهم (15000) مشروع، وقد تم أخذ عينة عشوائية بسيطة مكونة من (216) من أصحاب المشاريع الصغيرة والمتوسطة بالمملكة العربية السعودية.

وتوصلت الدراسة إلى عدة نتائج، من أهمها: أن هناك موافقة بين أفراد الدراسة على المعوقات التمويلية التي تواجه المشاريع الصغيرة والمتوسطة، أيضا ضعف إدارة الموارد المالية بكفاءة يحد من نجاح المشروع، ضعف القدرة على توفير الضمانات المقدمة من أصحاب المشاريع يؤدي إلى صعوبة الحصول على تمويل، كما أن هناك موافقة بين أفراد الدراسة على المعوقات الإدارية التي تواجه المشاريع الصغيرة والمتوسطة، ومن أبرز تلك المعوقات كذلك: ضعف التدريب المستمر للعاملين يحد من تطوير المشروع وتحسينه، عدم القيام بدراسة جدوى اقتصادية حديثة وواضحة للمشروع يؤثر على استمرارية المشروع وثباته.

وختامًا قدمت الدراسة عدة توصيات، من أهمها: عقد الدورات التدريبية وورش العمل لأصحاب المشاريع الصغيرة والمتوسطة حول كيفية إدارة الموارد المالية، والتوعية المستمرة لأصحاب المشاريع الصغيرة

والمتوسطة بأهمية الاستعانة ببيوت الخبرة وذوي الاختصاص لإدارة النواحي المالية، توعية أصحاب المشاريع الصغيرة والمتوسطة بأهمية دراسة الجدوى الاقتصادية لتلك المشاريع، ودورها في التحديد الجيد والدقيق للتكاليف والإيرادات المتوقعة، وأخيرًا التدريب المستمر للعاملين بالمشاريع الصغيرة والمتوسطة.

Abstract

This study aims to identify obstacles to enterprises in Saudi Arabia, specifically on small and medium enterprises. The researcher used descriptive research in this study, a questionnaire tool was used to obtain answers for the questions, which were the following:

- What are the financing constraints facing SMEs?

- What are the administrative obstacles facing SMEs?

The current study population is made up of 15000 SMEs in Saudi Arabia, and a simple random sample of 216 SMEs has been taken.

The study reached several conclusions, most notably: there is an approval among the sample on the financing constraints facing SMEs, the most prominent of which are: weak management of financial resources limits the success of the project, and the poor ability to provide guarantees leads to the difficulty of obtaining funding, and there is an approval among the sample on the administrative obstacles facing SMEs, the most prominent of which are: a weak continuous training limits the development of the project, and incapability of conducting modern and clear economic feasibility study affects the continuity and stability of the project. In conclusion, the study made several recommendations, the most important of which are: training courses and workshops for SMEs owners on how to manage financial resources, and continuous awareness of SMEs on the importance of using specialists to manage the financial aspects, educating SMEs about the importance of studying the economic feasibility and its role in determining accurate costs and expected revenues of these projects, and the continuous training of SMEs workers .

مقدمة.

تعتبر المشاريع الصغيرة والمتوسطة احدى القطاعات الاقتصادية التي تسعى دول العالم الى تنميتها نظرا لتأثيرها الكبير على النمو الاقتصادي والتطور الانتاج ، فهي تؤدي الى زيادة الناتج المحلي الاجمالي وخفض العجز في الميزان التجاري حيث يعتبر دعمها في غاية الاهمية لزيادة النمو الاقتصادي وتدعيم الانتاج المحلي وزيادة القدرة التصديرية ، وعلى رأسها رؤية المملكة 2030 التي أعطت اهتمام بالغ للمشاريع الصغيرة والمتوسطة، حسب الإحصائيات المُدرجة في الهيئة العامة للإحصاء حيث بلغت إيرادات المشاريع متناهية الصغر 19.5% والصغيرة 18.6% والمتوسطة 12.8% وكانت هذه المنشآت

وما زالت أداة تنموية تعمل على خلق فرص العمل وزيادة الطاقة الإنتاجية ورفع المستوى المعيشي لأصحابها والعاملين فيها.

مشكلة الدراسة.

تواجه المشاريع الصغيرة والمتوسطة معوقات متعددة في حصولها على تمويل لسد احتياجاتها الاستثمارية، فالبعض منها لا يكتفي بالتمويل الذاتي، فقد بلغت مشكلة الحصول على التمويل أعلى نسبة ضمن أهم المعوقات التي واجهت المشاريع متناهية الصغر، وذلك حسب الإحصائيات المُدرجة في الهيئة العامة للإحصاء لتُشكل (25 ٪) في عام 2017م، كما تزايدت في عام 2018م لتصبح (26%)، ومن الجدير بالذكر أن تلك المشاريع تواجه معوقات التمويل بسبب حجمها "أي نقص الضمانات" وحداثتها "أي نقص السجل الائتماني" (المحروق؛ مقابلة، 2006م).

بناء على ما سبق تتمحور مشكلة الدراسة الحالية حول السؤال الرئيسي التالي:

ما معوقات عمل المشاريع الصغيرة والمتوسطة في المملكة العربية السعودية؟

ويتفرع من السؤال الرئيسي الأسئلة الفرعية التالية:

أسئلة الدراسة.

- ما المعوقات التمويلية التي تواجه المشاريع الصغيرة والمتوسطة في المملكة العربية السعودية؟

- ما المعوقات الإدارية التي تواجه المشاريع الصغيرة والمتوسطة في المملكة العربية السعودية؟

أهداف الدراسة:

- التعرف الى المعوقات التمويلية التي تواجه المشاريع الصغيرة والمتوسطة في المملكة العربية السعودية.

- تحديد المعوقات الإدارية التي تواجه المشاريع الصغيرة والمتوسطة في المملكة العربية السعودية.

أهمية الدراسة.

الأهمية النظرية: تنبع أهمية الدراسة من كونها محاولة بحثية تركز على معرفة المعوقات التي تحد من عمل المشاريع الصغيرة والمتوسطة في المملكة العربية السعودية، والتي تعد من الموضوعات الحديثة

نسبياً على مستوى المملكة العربية السعودية على حد علم الباحثة، كما تتزامن هذه الدراسة مع جهود الدولة الحالية نحو التطوير وما تضمنته رؤية المملكة 2030م

الأهمية التطبيقية: تعدد المستفيدين من الدراسة لتلافي المعوقات التي قد تحد من عمل المشاريع، لما لتلك المشاريع الصغيرة والمتوسطة من أهمية في عملية التنمية الاقتصادية.

حدود الدراسة.

- الحدود الموضوعية: معوقات عمل المشاريع الصغيرة والمتوسطة في المملكة العربية السعودية
- الحدود المكانية: المملكة العربية السعودية
- الحدود الزمانية: خلال الفصل الثاني من عام 1441
- الحدود البشرية: عينة من أصحاب المشاريع الصغيرة والمتوسطة.

مصطلحات الدراسة.

المشاريع الصغيرة والمتوسطة (small and medium-sized enterprises)

يعد مصطلح المشاريع الصغيرة والمتوسطة مصطلحاً واسع الانتشار، ويشمل هذا المصطلح الأنشطة التي تتراوح بين من يعمل لحسابه الخاص أو في منشأة صغيرة وتستخدم عدداً معينًا من العمال، ولا يقتصر هذا المصطلح على منشآت القطاع الخاص وملاكها وأصحاب الأعمال والمستخدمين ولكنه يشمل كذلك التعاونيات ومجموعات الإنتاج الاسرية او المنزلية. الأسرج، (2006): ص1

المعوقات التمويلية:

تعتبر المعوقات التمويلية من أكبر المعوقات التي تواجه المشاريع الصغيرة والمتوسطة كونها تعتمد على المدخرات العائلية وقد لا تكفي هذه المدخرات لتغطية المشروع مما يضطرهم للجوء لجهات تمويل خارجية ، وهذه الجهات قد ترفض تمويل المشاريع بسبب شروطها الصعبة ، كعدم ملائمة المعايير المتبعة من قبل تلك الجهات لطبيعة هذه المشاريع ومتطلبات الحصول على التمويل اللازم ، أو لعدم توفر الضمانات اللازمة التي تطلبها جهات التمويل ، أو لصعوبة شروط التمويل من حيث معدلات الفائدة

وفترات التسديد ، فضلاً عن انعدام الوعي المصرفي وعدم توفر السجلات المحاسبية التي توضح المركز المالي للمشروع والتنبؤ بمستقبله.

المعوقات الإدارية:

تعتبر الادارة الناجحة سبباً لنجاح المشروع وهذا ما تفتقر اليه المشاريع الصغيرة والمتوسطة بسبب قلة وجود الخبرة في مجالات مهمة قد تحدد مصير المشروع مثل خبرة تسويقية، تنظيمية، محاسبية، فكثير من المشاريع تزاول نشاطها دون ان تكون لديها أفكار واضحة عن تقنيات العمل الاداري، ان العمل الإداري يقوم على إحداث التوازن بين خبرات وكفاءة اداء الأفراد الذين يعملون في المنشأة وبين النتائج المطلوب تحقيقها.

منهج الدراسة.

طبق الباحث في هذه الدراسة المنهج الوصفي المسحي، الذي يهدف الى توفير البيانات والحقائق عن المشكلة، حيث اننا سنقوم بوصف معوقات عمل المشاريع التمويلية والإدارية.

الإطار النظري.

المبحث الأول: المشاريع الصغيرة والمتوسطة

تعد المشاريع هي واحدة من أهم الركائز التي يعتمد عليها الانتعاش الاقتصادي في الدولة، حيث تشكل المشاريع الصغيرة والمتوسطة العصب الرئيسي لاقتصاد أي بلد، وتعد لديها قدرة عالية على توفير فرص عمل وتحفيز العمل الحر، فلابد من تنمية المشاريع الصغيرة والمتوسطة من خلال توفير الدعم المناسب لمواصلة نشاطها ومساهمتها في الناتج المحلي الإجمالي.

تعريف المشاريع الصغيرة والمتوسطة:

من خلال دراستنا اتضح أن التعاريف تختلف من بلد الى آخر أو من جهة الى أخرى، فمنها ما يعتمد على عدد العاملين، وحجم المبيعات، وحجم الأموال المستخدمة، وحصة المنشأة السوقية...الخ، وفيما يلي أبرز هذه التعريفات:

1- تعريف وزارة التجارة: المنشآت الصغيرة هي التي تضم عمالة من (6الى 49) او مبيعات أكثر من (3) مليون واقل من (40) مليون أما المنشآت المتوسطة فهي التي تضم عمالة من (50 الى 249) او مبيعات من (40) مليون وأقل من (200) مليون.

2- المنشآت الصغيرة هي التي تقوم بالإنتاج على نطاق صغير أو متوسط، وتستخدم رؤوس أموال صغيرة وتوظف عدداً محدوداً من الأيدي العاملة، ومن حيث المفهوم العام فإن جميع أنواع المشاريع تلتقي في هدف واحد هو إنتاج السلع اللازمة لإشباع الحاجات البشرية. (المحمودي،2014)

أهمية المشاريع الصغيرة والمتوسطة.

تتلخص أهمية المشاريع الصغيرة والمتوسطة في أنها تساهم في الحد من البطالة عن طريق توظيف العاملين والموظفين، وتساعد في زيادة الناتج المحلي الإجمالي، وتحسن ميزان المدفوعات في حالة التصدير للخارج، وتمثل نسبة كبيرة من مجمل حجم المشاريع، وتعتبر مصدراً مهماً لتزويد المشاريع الكبيرة من احتياجاتها، وبأنها تضمن الحصول على دخل ذاتي لصاحب المشروع، واخيراً تساهم في إعداد عمالة ماهرة، ويوجد العديد من النقاط المختلفة لأهمية المشاريع الصغيرة والمتوسطة ولكن هذه أبرزها.

أبرز المعوقات التي تواجه المشاريع الصغيرة والمتوسطة:

تتعدد المعوقات التي تعيق عمل المشاريع الصغيرة والمتوسطة، منها ما يكون مصدره داخلياً وهي التي تنتج من البيئة الداخلية للمشروع مثل:

- نقص خبرة أصحاب المشروع بالتخصصات المختلفة
- صغر حجم المشروع والذي يجعل قدرته على تحمل الخسائر محدودة
- سوء الإدارة من حيث إهمال التوجيه والتخطيط والرقابة
- النهج الغير سليم لبعض أصحاب المشاريع واتخاذ قرارات خاطئة
- قلة معرفة أصحاب المشاريع بالقوانين والتشريعات والتي قد تؤدي الى مشاكل قانونية ومالية.

ومنها ما يكون خارجي المصدر وهي التي تنتج عن التفاعل مع البيئة الخارجية للمشروع مثل:

- نقص العمالة المدربة والمؤهلة
- نقص فرص التمويل المناسب
- المنافسة الشديدة بين المشاريع الصغيرة المختلفة

وسنتناول في هذه الدراسة المعوقات المالية والإدارية لتلك المشاريع.

معوقات عمل المشاريع الصغيرة والمتوسطة

بالرغم من أهمية المشاريع الصغيرة والدور المتعاظم الذي تلعبه تلك المشاريع في عملية التنمية الاقتصادية والاجتماعية وتحقيق التنمية الاقتصادية للدولة، إلا أنها لازالت تعاني من مشكلات متعددة تعيق تنميتها وتطورها مما يؤدي إلى الحد من فعالية هذا القطاع الهام. ويمكن توضيح ذلك على النحو التالي:

اولاً- المعوقات الإدارية:

تعتبر الادارة الناجحة سبباً لنجاح المشروع وهذا ما تفتقر إليه المشاريع الصغيرة والمتوسطة بسبب قلة وجود الخبرة في مجالات مهمة قد تحدد مصير المشروع مثل خبرة تسويقية، تنظيمية، محاسبية، فكثير من المشاريع تزاول نشاطها دون أن تكون لديها أفكار واضحة عن تقنيات العمل الإداري، إن العمل الإداري يقوم على إحداث التوازن بين خبرات وكفاءة أداء الأفراد الذين يعملون في المنشأة وبين النتائج المطلوب تحقيقها.

ثانياً- المعوقات التمويلية:

يعتبر التمويل أحد الركائز الأساسية لنشاط المنشآت وضمان استمرارها من خلال إمدادها بالأموال اللازمة في الأوقات المناسبة، وتظهر الحاجة إلى التمويل مع تزايد الاهتمام بالمنشآت كونها تمثل قطاعاً استراتيجياً لتحقيق التنمية الاقتصادية والاجتماعية، حيث تعتبر المشاكل التمويلية من أكبر المشاكل التي تواجه المشاريع الصغيرة والمتوسطة كونها تعتمد على المدخرات العائلية، وقد لا تكفي هذه المدخرات لتغطية المشروع مما يضطرهم للجوء لجهات تمويل خارجية ، وهذه الجهات قد ترفض تمويل المشاريع بسبب شروطها الصعبة ، كعدم ملاءمة المعايير المتبعة من قبل تلك الجهات لطبيعة هذه المشاريع ومتطلبات الحصول على التمويل اللازم ، أو لعدم توفر الضمانات اللازمة التي تطلبها جهات التمويل ،

أو لصعوبة شروط التمويل من حيث معدلات الفائدة وفترات التسديد ، فضلاً عن انعدام الوعي المصرفي وعدم توفر السجلات المحاسبية التي توضح المركز المالي للمشروع والتنبؤ بمستقبله.

مفهوم التمويل:

لغة: هو الإمداد بالمال، اصطلاحا: مجموعة الأعمال والتصرفات التي تمدنا بوسائل الدفع.

وقد عرف التمويل بعدة تعريفات هي: أن التمويل هو فن أو علم أو نظام معالجة القضايا المالية في الدولة او في الشركة وتدبير الأموال والقروض وتنظيم ادارتها. (رحمة،2006م: ص23)، وعرفت كذلك بأنها (تزويد المستثمر بالأموال اللازمة للقيام بالاستثمار. (فرد ويستون، 1993م: ص 104)، وكما عرفت أيضا بأنها تدبير الأموال والاهتمام بوجود النقدية في خزائن المنشآت. (رحمة،2006م: ص23).

التعريف الاجرائي: ويرى الباحث أن التمويل هو (أحد مجالات المعرفة الذي يهتم بتوفير مصادر الأموال والحصول على الأموال وادارتها بالشكل الأمثل لضمان تسديد التزامات المنشآت والحفاظ على قيمتها السوقية والحفاظ على استمراريتها).

أهمية التمويل:

تتمثل أهمية التمويل في كونه يساعد على إنجاز مشاريع معطلة وأخرى جديدة والتي بها يزيد الدخل الوطني، تحرير الأموال والموارد المالية المجمدة سواء داخل المؤسسة او خارجه، يساهم في تحقيق أهداف المؤسسة من أجل اقتناء واستبدال المعدات، يعتبر التمويل كوسيلة سريعة تستخدمها المؤسسة للخروج من حالة العجز المالي، المحافظة على سيولة المؤسسة وحمايتها من خطر الإفلاس والتصفية

العوامل المحددة لأنواع التمويل: إن أحد العوامل المحددة للاستراتيجية المالية هي اختيار التمويل المناسب فينبغي على المؤسسة المفاضلة بين المصادر المتاحة واختيار الأنسب منها، مما يحقق التوازن بين العائد والمخاطر. (توفيق، دون ذكر سنة النشر، ص ص:309)

بالإضافة إلى العوامل الرئيسية التالية:

1. الملائمة:

تعرف الملائمة بأنها مدى توافق وملائمة الأموال المستخدمة من مصادر التمويل المختلفة لطبيعة الاستخدامات في الأصول والعمليات التي ستقوم هذه الأموال بتمويلها، وتوضح الملائمة أن الأموال التي تحصل عليها المنشأة يجب أن تكون مناسبة للعملية التي ستستخدم من أجلها هذه الأموال. (توفيق، دون ذكر سنة النشر، ص ص: (310)

2. المرونة:

ويقصد بالمرونة تعدد مصادر التمويل المتاحة لإمكانية الاختيار بين أكبر عدد ممكن من البدائل لتحديد مصدر التمويل المناسب، والتي تتيح للمؤسسة إمكانية إحداث أي تغير تراه مناسب على مصدر التمويل في المستقبل. (الزغبي،2000م: ص 122)

3. التوقيت:

ان هذا العامل يرتبط بالمرونة، وهو يعني أن المؤسسة تختار الوقت المناسب للحصول على الأموال بأقل تكلفة ممكنة وعن طريق الاقتراض او عن طريق أموال الملكية، وتحقق المؤسسة وفرات كبيرة عن طريق التوقيت السليم لعمليات الاقتراض والتمويل. (كراجة وآخرون،2000م: ص104)

4. الدخل:

وهو حجم العائد على الاستثمار المتوقع الحصول عليه من تلك الأموال المقترضة، فعندما تقوم المؤسسة بالاقتراض لتمويل عملية معينة فإنها تقارن بين معدل الفائدة التي ستدفعها للممول ومعدل الفائدة المتوقع الذي ستحصل عليه فإذا كان الفرق إيجابيا يتم الاعتماد على القرض كوسيلة للتمويل. (الزغبي،2000م: ص 118)

5. الخطر:

ان قرارات اختيار مصادر التمويل المناسبة تحتاج إلى دراسة مقدار الخطر الذي يلحقه كل مصدر تمويلي. والمقصود بالخطر التمويلي مدى تعرض الملاك لمخاطر الإفلاس نتيجة زيادة العبء المالي للمؤسسة، وتعدد الجهات التي لها الحق والأولوية على حقوق الملاك. (الزغبي، 2000م: ص 121)

طرق ومصادر التمويل:

يقصد بها طريقة حصول المنشأة على الأموال سواء عند التأسيس أم عند التوسع، حيث يعتبر احتياجها للأموال من أهم انشغالاتها، ويمكن تقسيمها الى طريقتين هما:

أولا: التمويل الداخلي (الذاتي): ويقصد به إمكانية المنشأة على تمويل نفسها من أموالها الخاصة من المدخرات والأرباح التي حققتها، وتلجأ جل المنشآت إلى استخدام هذا النوع من التمويل لما يوفره من استقلالية وحرية لمتخذ القرار وعدم تحمله فوائد وأقساط القروض، لكن الاعتماد على هذا النوع وحده لا يكفي لمواجهة احتياجات المنشأة.

ثانيا: التمويل الخارجي: وتتمثل طرق التمويل الخارجي في: (شيحة،1999م)

١- التمويل المباشر: يعبر عن العلاقة بين المقرض والمستثمر ودون أي تدخل من وسيط مالي مصرفي أو غير مصرفي، ويتخذ هذا التمويل صور متعددة كما يختلف باختلاف المقترضين، فبالنسبة للمشاريع في هذه الحالة نستطيع أن تحصل على قروض وتسهيلات ائتمانية من عملائها أو حتى المشاريع الأخرى.

2- التمويل غير المباشر: وهو يعبر عن الصورة الأخيرة للتمويل عن طريق الأسواق بواسطة المؤسسات المالية الوسيطة بمختلف أنواعها (مصرفية، غير مصرفية) فتقوم هذه المؤسسات بتجميع المدخرات النقدية من الوحدات ذات الفائض (أفراد أو مشاريع) ثم توزع هذه الادخارات على الوحدات التي تحتاجها. (عيروط،2017).

الدراسات السابقة.

1 - دراسة: (العوض وأبو كركي، ٢٠١٦) بعنوان: معوقات المشروعات الصغيرة والمتوسطة في محافظة معان من وجهة نظر المالكين:

هدفت هذه الدراسة إلى تسليط الضوء على المعوقات التي تواجه المشروعات الصغيرة والمتوسطة في

محافظة معان من وجهة نظر المالكين, واستخدمت الدراسة المنهجين التحليلي والوصفي من أجل التوصل إلى النتائج, حيث تم تصميم استبانة تتفق مع أهداف الدراسة تم توزيعها على(١٤٠) مشروع في محافظة معان وتم جمع البيانات وتنظيمها في جداول باستخدام البرنامج الإحصائي (spss), وقد توصلت الدراسة إلى مجموعة من النتائج كان أهمها: إن المشاريع الصغيرة والمتوسطة في محافظة معان

تعاني من نقص في مستوى السيولة والذي يحد من تطور وتقدم هذه المشروعات, والسبب في ذلك عدم كفاية الدعم الحكومي, وعدم توفر المصادر الكافية لتمويل تلك المشروعات. عدم توفر الخبرات الفنية والكفاءات في المشروعات الصغيرة والمتوسطة في محافظة معان وضعف البرامج التدريبة الموجهة. وتعاني المشاريع الصغيرة والمتوسطة من مشكلات أخرى تتعلق بضعف التكيف مع البيئة وافتقارها إلى الإبداع والابتكار ونقص الخبرات التسويقية. وقد أوصت الدارسة بتشجيع المشروعات الصغيرة في محافظة معان من خلال توفير المزيد من الإعفاءات الضريبية، وزيادة الدعم الحكومي لها وذلك بتوفير المصادر التمويلية الكافية للنهوض بهذه الفئة من المشروعات. قيام الجهات ذات العلاقة بتوفير التدريب أللازم من خلال برامج تدريبية متخصصة في سوق العمل في محافظة معان.

2 – دراسة: (المشهراوي والرملاوي، 2015) بعنوان: أهم المشاكل والمعوقات التي تواجه تمويل المشاريع الصغيرة الممولة من المنظمات الأجنبية العاملة في قطاع غزة من وجهة نظر العاملين فيها: هدفت الدراسة إلى التعرف على المعوقات التي تقف حائلا أمام المنظمات غير الحكومية في تحقيق التنمية الاقتصادية من خلال تمويل المشاريع الصغيرة، وقد كانت أهم نتائج الدراسة: يساهم غياب تشريعات وقوانين خاصة بتنظيم عمل المشاريع الصغيرة في سرعة انهيارها، يؤثر تأخر أصحاب المشاريع الصغيرة في تسديد الأقساط على استمرارية المشاريع ، يؤدي ضعف السمات القيادية لدى أصحاب المشاريع لفشلها ويعاني أصحاب المشاريع الصغيرة من ضعف قدراتهم على إدارة وقتهم بكفاءة، أما أهم توصيات الدراسة فكانت ضرورة عمل الحكومات على استحداث تشريعات لإعفاء المشاريع الصغيرة من الضرائب مساهمة في إنجاحها ويحميها من الانهيار، تقديم التدريب اللازم لأصحاب المشاريع لبناء قدراتهم الإدارية والمالية لأصحاب المشاريع الصغيرة والمتوسطة

3 – دراسة: (Nasr & Rostom, 2013) بعنوان: المشاريع الصغيرة والمتوسطة ومساهمتها في خلق فرص عمل والنمو الاقتصادي في العالم العربي: هذه الدراسة صادرة عن البنك الدولي– إقليم الشرق الأوسط وشمال أفريقيا وتركز على دور المنشآت الصغيرة والمتوسطة في حل أبرز المشكلات الاقتصادية التي تواجه الدول العربية متمثلة في الاستقرار والنمو الاقتصادي، وحل مشكلة البطالة ،وقد خلصت الدراسة إلى إن أهم المشكلات التي تواجه المنشآت تتلخص في ضعف قدرات الكادر البشري ورواد الأعمال وضعف الأطر التنظيمية وصعوبة الوصول إلى التمويل، وكانت التوصيات فيما يخص مشكلة

التمويل- موضع الدراسة- للمنشآت الصغيرة والمتوسطة هي أن الخطوة الرئيسية هي تعزيز النمو الشامل من خلال تسريع التدابير التي تعزز فرص الحصول على التمويل للشركات الصغيرة والمتوسطة وتعزيز الأطر المؤسسي وتحسين نظام المعلومات الائتمانية وإصلاح النظام القضائي وتطوير الخدمات المالية غير المصرفية.

4- دراسة: الدين، محمد (2013) بعنوان: معوقات التمويل وأثرها على تحقيق أهداف المشاريع الصغيرة: تمثلت مشكلة الدراسة في التعرف على معوقات التمويل وأثرها على تحقيق أهداف المشاريع الصغيرة حيث إنه دائما ما يلجأ المستثمر للمصارف للاستدانة أو تمويل المشاريع بعد تقديم دراسة الجدوى لتلك المشاريع، ويقوم البنك بمنح المستثمر القرض أو التمويل بعد توفر الضمانات، وعند فشل المشروع أو عدم توفر السيولة للمستثمر لسداد أقساط القروض أو التمويل يصبح المستثمر عرضة للمساءلة القانونية وقد تتوقف المشاريع بسببها وتفشل بسبب تعرض المستثمر للحبس ، وهدفت هذه الدراسة إلى معرفة معوقات نجاح المشاريع الصغيرة المتعلقة بالتمويل، وصيغ ومصادر التمويل الأصغر وقد اتبع الباحث المنهج الوصفي المسحي ، هذا وقد تمثلت فرضيات الدراسة في أن: هناك علاقة بين سهولة الحصول على تمويل ذي الشروط الميسرة وتحقيق أهداف المشاريع الصغيرة ،هناك علاقة بين صعوبة الحصول على الضمانات البنكية والحصول على التمويل المناسب ، و هناك علاقة بين تأثير دراسة الجدوى الاقتصادية على منح القرض من المؤسسة المقرضة وبين تحقيق أهداف المشروع . ومن أهم نتائج الدراسة وجود علاقة بين سهولة الحصول على تمويل ذي الشروط الميسرة وتحقيق أهداف المشاريع الصغيرة، وتؤدي صعوبة الحصول على الضمانات البنكية إلى صعوبة الحصول على التمويل المناسب، وتؤثر دراسة الجدوى الاقتصادية على منح القرض من المؤسسة المقرضة وتحقيق أهداف المشروع. هذا وقد توصلت الدراسة إلى مجموعة من التوصيات ينتقي منها: على البنوك تسهيل إجراءات منح التّمويل فعندما يتم تأخيرها تؤثر على تحقيق أهداف المشروع، إنشاء مراكز للتدريب والتطوير والتأهيل الإداري والتسويقي والفني ورفع المهارات لمنسوبي مؤسسات التمويل الأصغر والمشاريع الصغير

5- دراسة: حسين سمحان (2012)، بعنوان تمويل المشاريع الصغيرة: المفاهيم الأساسية، مجلة الدراسات المالية والمصرفية، مج 20، ع 3، 9-6: وفي هذه الدراسة يرى الباحث أن أبرز مشاكل تمويل المشاريع الصغيرة هي: تنبع مشكلة تمويل المشاريع الصغيرة من التحديات والمشاكل التي يواجها المشروع الصغير وأهمها:

المشاكل الإجرائية والتي تتمثل بضعف الخبرات الإدارية والمالية والفنية لدى أصحاب هذه المشاريع إضافة لافتقار معظم المنشآت الصغيرة والمتوسطة إلى الهيكل التنظيمي السليم ، ضعف وقصور مصادر التمويل ، عدم توفر المقومات الكافية للبنية الأساسية لدعم وتنمية المشاريع الصغيرة والمتوسطة ، عدم توفر المساعدات الفنية المقدمة للمشاريع الصغيرة الخاصة في مجالات اكتساب مهارات العمل إضافة الى عدم تأهيل هذه المنشآت لإنتاج مخرجات مطابقة للمواصفات العالمية خاصة بعد انضمام الكثير من الدول إلى منظمة التجارة العالمية وتوقيع بعض الدول اتفاقيات شراكة دولية ، عدم القدرة على تقدير الاحتياجات التمويلية لعدم وجود دراسات الجدوى المالية، التحدي الذي يواجه المشروع الصغير في الجانب التمويلي وكذلك مدى قدرة المشروع الصغير على مواجهة التحديات الناجمة عن خاصية محدودية النشاط ومحدودية القدرات الإدارية بصورة مناسبة، البيئة الخارجية للمشروع الصغير وخاصة البيئة الاقتصادية والحكومية وتلعب دورا مهما في مواجهة التحديات المالية ويتجلى ذلك في الآتي: مدى توفر المؤسسات الاقراضية الداعمة للمشاريع الصغيرة ومدى التسهيلات التي تقدمها لها التشريعات الحكومية ومدى دعمها للمشاريع الصغيرة في الجوانب ذات الطابع المالي كالإعفاءات الضريبية والمنح والإعانات الحكومية

6 – دراسة (النيل، 2011) بعنوان: تقويم تجربة التمويل الأصغر الإسلامي في السودان خلال الفترة 2000-2010م:

هدفت الدراسة إلى الإجابة عن التساؤلات التالية: هل قامت الدولة باتباع سياسات أدت الى تخفيف حدة الفقر في السودان؟ وهل قامت مؤسسات الدولة الرسمية بالإشراف والمساهمة في الوصول إلى الشرائح المستهدفة؟ وما هو دور بنك السودان المركزي في إصدار سياسات تعنى بالتمويل الأصغر؟ وما مدى استجابة المصارف لتطبيق سياسات التمويل الأصغر؟

وقد توصلت الدراسة إلى عدة نتائج أهمها اهتمام البنك المركزي السوداني بالتمويل الأصغر على مستوى إصدار السياسات والضوابط المنظمة ورفع النسبة المخصصة لهذا القطاع مع إنشاء وحدة متخصصة بالتمويل الأصغر، قيام المصارف التجارية والمتخصصة بإنشاء وحدة متخصصة تعنى بالتمويل الأصغر، ولكن على الرغم من الجهود المبذولة فإن حجم التمويل الأصغر الممنوح من القطاع المصرفي كان متدنيا جدا، كما أوصت الدراسة بضرورة تفعيل دور الدولة في تخفيف حدة الفقر من خلال: ضرورة دعم عملاء التمويل الأصغر بضمانات من الدولة، وإنشاء وزارة خاصة تعنى بالمشاريع الصغرى

ومتناهية الصغر لحماية منتجات المشاريع الصغيرة، وتوفير البنية الأساسية للمشاريع الصغيرة، وتوحيد جهود مؤسسات الدولة الداعمة للشرائح الضعيفة

7 – دراسة:(2010) Olurotim "دراسة تنمية الصناعات الصغيرة والمتوسطة في منطقة أوندو قي نيجيريا"

هدفت الدراسة إلى دراسة كيفية تطوير الصناعات الصغيرة والمتوسطة في منطقة اوندو في نيجيريا، كما هدفت إلى التعرف على دور الصناعات الصغيرة والمتوسطة في منطقة أوندو في تعزيز التنمية، حيث تكونت عينة الدراسة من (50) منشأة صغيرة ومتوسطة في منطقة أوندو بنيجيريا. لتحقيق أغراض الدراسة تم الاعتماد على المنهج الوصفي، بالإضافة الى المنهج التاريخي، كما تم استخدام أسلوب تحليل المضمون من خلال الاطلاع على احصائيات وزارة المالية والتخطيط الاقتصادي في اوندو، حيث اثبتت نتائج الدراسة ان هناك اسهامات واضحة للصناعات الصغيرة والمتوسطة في منطقة اوندو في تحسين مستويات المعيشة الى حد الكبير.

مقارنة الدراسات السابقة بالدراسة الحالية:

اهتمت دراستنا الحالية بمعرفة المعوقات التمويلية والادارية كمشكلة رئيسية تواجه المشاريع الصغيرة والمتوسطة والحرص على توضيح اهميتها في استدامة المشاريع الصغيرة والمتوسطة، وفي الدراسات السابقة تم تسليط الضوء على تنمية المشاريع الصغيرة والمتوسطة والمعوقات التي تواجهها، واتفقت دراستنا الحالية مع دراسة (الدين، محمد (2013) معوقات التمويـل وأثرها على تحقيـق أهداف المشاريع الصغيـرة) في المنهج الوصفي المسحي واختلفت دراستنا مع بعض الدراسات السابقة بالمنهج المستخدم.

وكانت دراسة (المشهراوي والرملاوي، (2015) أهم المشاكل والمعوقات التي تواجه تمويل المشاريع الصغيرة الممولة) اعتمدت على المنهج الوصفي التحليلي بعكس دراستنا القائمة على المنهج الوصفي المسحي واختلفت ايضاً في مجتمع العينة المستهدف لكنها تشابهت بالأداة المستخدمة لدينا، حيث انها اعتمدت على الاستبانة لجمع المعلومات.

ايضاً اختلفت دراسة (النيل، 2011) تقويم تجربة التمويل الأصغر الإسلامي في السودان خلال الفترة 2000-2010م عن دراستنا في المنهجية المتبعة حيث اعتمدت المنهج التاريخي التحليلي

وتشابهت دراستنا مع دراسة Olurotim (2010) "دراسة تنمية الصناعات الصغيرة والمتوسطة في منطقة اوندو في نيجيريا" في مجتمع العينة المستهدف وهو المشاريع الصغيرة والمتوسطة ولكنها اختلفت في المنهجية المتبعة حيث اعتمدت المنهج التاريخي الوصفي.

منهجية الدراسة وإجراءاتها.

يتناول هذا الفصل إيضاحاً لمنهج الدراسة المتبع، وكذلك تحديد مجتمع وعينة الدراسة، ووصف خصائص أفراد عينة الدراسة، ثم عرضاً لكيفية بناء أداة الدراسة والتأكد من صدق وثبات أداة الدراسة (الاستبانة)، وأساليب المعالجة الإحصائية التي استخدمت في تحليل البيانات الإحصائية.

منهج الدراسة:

تهدف الدراسة الحالية إلى التعرف على المشاكل والمعوقات التي تواجه المشاريع الصغيرة والمتوسطة؛ وعليه فقد تم استخدام المنهج الوصفي التحليلي، الملائم لهذه الدراسة والذي " يعتمد على دراسة الظاهرة كما توجد في الواقع وتهتم بوصفها وصفاً دقيقاً ويعبر عنها تعبيراً كيفياً أو تعبيراً كمياً فالتعبير الكيفي يصف لنا الظاهرة ويوضح خصائصها، أما التعبير الكمي فيعطينا وصفاً رقمياً يوضح مقدار هذه الظاهرة أو حجمها ودرجات ارتباطها مع الظواهر المختلفة الأخرى" (عدس، وآخرون, 2003م، ص191).

مجتمع الدراسة.

يتكون مجتمع الدراسة الحالية من أصحاب المشاريع الصغيرة والمتوسطة بالمملكة العربية السعودية والبالغ عددهم (15000) صاحب مشروع.

عينة الدراسة.

عينة عشوائية بسيطة مكونة من (216) من أصحاب المشاريع الصغيرة والمتوسطة بالمملكة العربية السعودية.

خلاصة لأهم نتائج الدراسة وتوصياتها.

يشمل هذا الفصل عرضاً لأبرز النتائج التي تم التوصل إليها، ومن ثم التوصيات المقترحة في ضوء تلك النتائج.

أولاً: مناقشة نتائج الدراسة.

توصلت الدراسة إلى العديد من النتائج، وفيما يلي عرض لنتائج الدراسة ومناقشتها في ضوء تساؤلات الدراسة، وذلك على النحو التالي:

1- مناقشة نتائج السؤال الأول، والذي ينص على: ما المعوقات التمويلية التي تواجه المشاريع الصغيرة والمتوسطة؟، بينت نتائج السؤال الأول أن هناك موافقة بين أفراد الدراسة على المعوقات التمويلية التي تواجه المشاريع الصغيرة والمتوسطة، ومن أبرز تلك المعوقات (ضعف إدارة الموارد المالية بكفاءة بنسبة 73.6%، وكذلك ضعف القدرة على توفير الضمانات المقدمة من أصحاب المشاريع مما يؤدي إلى صعوبة الحصول على التمويل بنسبة 74%).

وربما يعود السبب في ذلك إلى أن التمويل بأنواعه المختلفة سواء أكان ذاتياً أو غير ذاتي هو أحد المصادر الرئيسية للمشاريع الصغيرة والمتوسطة الحجم، حيث إن تلك المشاريع تحتاج إلى ذلك التمويل لتوسيع أعمالها، وزيادة الخدمات التي تقدمها وتعمل على تطويرها، حيث أوضحت النتائج أن ضعف إدارة الموارد المالية بكفاءة يحد من نجاح المشروع، فالموارد المالية للمشروع تُساهم بصورة كبيرة في استمرار المشروع وازدهاره، ووجود إدارة لديها الكفاءة في توزيع تلك الموارد على المصادر المناسبة لها يُسهم بصورة كبيرة في نجاح المشروع وتوسعته، في حين أن إهدار الموارد المتوفرة لدى تلك المشاريع تجعل الإدارة تبحث عن مصادر أخرى للتمويل، وهذه المصادر تتطلب فوائد قد تكون ملائمة وقد تكون غير ملائمة، وهذا واحد من الأسباب الرئيسية لعدم نجاح المشروع أو توقفه، ويضاف الى ما سبق أن عدم توفر الضمانات الكافية لدى أصحاب المشروع يجعل من الصعب الحصول على تمويل من جهات خارجية، حيث إن تلك الضمانات هي الاساس التي تُعطي على أساسه تلك الجهات التمويل للمشاريع الصغيرة والمتوسطة، وبالتالي فإن عدم توفره يجعل الجهات الخارجية تتوقف عن إعطاء التمويل اللازم لتلك المشاريع، كما أوضحت النتائج أن عدم الاستعانة بذوي الاختصاص للاستفادة منهم في النواحي المالية يؤدي لتعثر المشروع، حيث إن ذوي الاختصاص وبيوت الخبرة في النواحي المالية لديهم الكفاءة والقدرة اللازمة لتوزيع الموارد المالية للمشاريع الصغيرة والمتوسطة بما يتناسب مع متطلباتها، وبالتالي فإن هذا يُسهم في الحد من هدر الموارد المالية، والذي من الممكن أن تستغله تلك المشاريع في القيام بأعمال أخرى، أو لإجراء عمليات تحديث وتطوير للخدمات التي تقدمها ، وقد اتفقت نتيجة الدراسة الحالية مع نتيجة دراسة (Naser & Rostom,2013) والتي توصلت إلى أن صعوبة الحصول على التمويل من

المشكلات التي تواجه المشاريع الصغيرة والمتوسطة في العالم العربي، كما اتفقت نتيجة الدراسة الحالية مع نتيجة دراسة الدين، محمد (2013م) والتي توصلت إلى أن صعوبة توفير الضمانات للحصول على تمويل من المشكلات التي تواجه المشاريع الصغيرة، كما اتفقت نتيجة الدراسة الحالية مع نتيجة دراسة سمحان (2012م) والتي توصلت إلى أن ضعف الخبرات المالية والفنية من المشكلات التي تواجه تمويل المشاريع الصغيرة .

2- مناقشة نتائج السؤال الثاني، والذي ينص على: ما المعوقات الإدارية التي تواجه المشاريع الصغيرة والمتوسطة ؟، لقد أظهرت أن هناك موافقة بين أفراد الدراسة على المعوقات الإدارية التي تواجه المشاريع الصغيرة والمتوسطة، ومن أبرز تلك المعوقات (ضعف التدريب المستمر للعاملين يحد من تطوير المشروع وتحسينه بنسبة 81%، وكذلك عدم القيام بدراسة جدوى اقتصادية حديثة وواضحة للمشروع بنسبة 76.9%، إضافة إلى ضعف السمات القيادية لدى أصحاب المشاريع بحيث يؤدي لفشلها وانهيارها بنسبة72.7%) ، وربما يعود السبب في ذلك إلى أن النواحي الإدارية سبب رئيسي لنجاح المشاريع أو فشلها، فضعف التدريب المستمر للعاملين يحد من قدرتهم وكفاءتهم في القيام بأعمالهم، وهذا يؤثر سلبياً على المشاريع، حيث إن العاملين هم القوة الكامنة للمشاريع، وضعف تدريبهم يحد من قدرتهم على القيام بأعمالهم بالشكل المطلوب، ويضاف إلى ما سبق أن عدم قيام المشروع على دراسة جدوى اقتصادية واضحة وحديثة يسبب تخبط الإدارة وعدم قدرتها على التحديد الجيد لمصروفاتها المتوقعة وإيراداتها المتوقعة، كل هذا من شأنه أن يؤثر بصورة سلبية على استمرار المشاريع الصغيرة والمتوسطة، وفي الختام فقد بينت النتائج أن ضعف السمات القيادية لدى أصحاب المشاريع يؤدي إلى فشلهم وانهيارهم، وربما يعود السبب في ذلك إلى أن السمات القيادية سبب رئيسي لنجاح المشروع وتعزيز قدرته على الاستمرارية، فالقائد الناجح يستطيع أن يجد بقدراته الإدارية العديد من الحلول للمشكلات التي تواجهه، في حين إن ضعف المهارات القيادية يؤدي إلى توقف المشروع أمام المشكلة الأولى التي تواجهه، حيث إن قلة الخبرة والكفاءة تحد من قدرة أصحاب المشاريع عن البحث عن حلول جادة للمشكلات التي تواجههم ، و قد اتفقت نتيجة الدراسة الحالية مع نتيجة دراسة (المشهراوي والرملاوي، 2015م) والتي توصلت إلى أن ضعف السمات القيادية لدى اصحاب المشاريع يؤدي لفشلها، كما اتفقت نتيجة الدراسة الحالية مع نتيجة دراسة (Naser & Rostom,2013) والتي توصلت إلى أن ضعف مهارات الكادر البشري ورواد الأعمال من المشكلات التي تواجه المشاريع الصغيرة والمتوسطة في العالم العربي، كما اتفقت نتيجة الدراسة الحالية مع نتيجة دراسة الدين، محمد (2013م) والتي توصلت إلى أن عدم وجود

دراسة جدوى جيدة وحديثة من المشكلات التي تواجه المشاريع الصغيرة، كما اتفقت نتيجة الدراسة الحالية مع نتيجة دراسة سمحان (2012م) والتي توصلت إلى أن ضعف الخبرات الإدارية لدى أصحاب المشاريع من المشكلات التي تواجه تمويل المشاريع الصغيرة.

نتائج الدراسة.

وقد توصلت الدراسة إلى العديد من النتائج، وذلك على النحو التالي:

1. أن هناك موافقة بين أفراد الدراسة على المعوقات التمويلية التي تواجه المشاريع الصغيرة والمتوسطة، ومن أبرز تلك المعوقات:

ضعف إدارة الموارد المالية بكفاءة يحد من نجاح المشروع، ضعف القدرة على توفير الضمانات المقدمة من أصحاب المشاريع يؤدي إلى صعوبة الحصول على تمويل، عدم توفر قدرات إدارية ومحاسبية في مسك الدفاتر يحد من توفير البيانات المالية للمشروع.

2.أن هناك موافقة بين أفراد الدراسة على المعوقات الإدارية التي تواجه المشاريع الصغيرة والمتوسطة، ومن أبرز تلك المعوقات:

ضعف التدريب المستمر للعاملين يحد من تطوير المشروع وتحسينه، عدم القيام بدراسة جدوى اقتصادية حديثة وواضحة للمشروع يؤثر على استمرارية المشروع وثباته.

3.أن هناك موافقة بين أفراد الدراسة على المعوقات التي تواجه المشاريع الصغيرة والمتوسطة، حيث تأتي المعوقات الإدارية بالمرتبة الأولى، تليها المعوقات التمويلية.

توصيات الدراسة.

في ضوء النتائج التي تم التوصل إليها توصي الباحثة بما يلي:

1.عقد الدورات التدريبية وورش العمل لأصحاب المشاريع الصغيرة والمتوسطة حول كيفية إدارة الموارد المالية وتوجيهها بصورة صحيحة لخدمة المشروع.

2.التوعية المستمرة لأصحاب المشاريع الصغيرة والمتوسطة بأهمية الاستعانة ببيوت الخبرة وذوي الاختصاص لإدارة النواحي المالية، لتعزيز قدرة المشاريع الصغيرة على الاستمرارية والنجاح.

3.توعية أصحاب المشاريع الصغيرة والمتوسطة بأهمية دراسة الجدوى الاقتصادية لتلك المشاريع، ودورها في التحديد الجيد والدقيق للتكاليف والإيرادات المتوقعة.

4.التدريب المستمر للعاملين بالمشاريع الصغيرة والمتوسطة.

مقترحات الدراسة.

في ضوء النتائج التي تم التوصل إليها نقدم بعض المقترحات لدراسات مقترحة والتي نأمل أن تُساهم في إثراء الميدان التربوي في ذلك المجال، وذلك كما يلي:

1. إجراء دراسة تتناول المعوقات التي تواجه المشاريع كبيرة الحجم بالمملكة العربية السعودية.

2. إجراء دراسة تتناول واقع المهارات الإدارية لدى أصحاب المشاريع الصغيرة والمتوسطة الحجم بالمملكة العربية السعودية.

3. إجراء دراسة تتناول التدريب ودوره في تحسين أداء العاملين بالمشاريع الصغيرة والمتوسطة بالمملكة العربية السعودية.

4. إجراء دراسة تتناول تصور مقترح لتعزيز المهارات الإدارية لدى أصحاب المشاريع الصغيرة والمتوسطة بالمملكة العربية السعودية.

المراجع.

أولاً: المراجع العربية

- الأسرج، حسين، (2006م). الأهرام الاقتصادي، القاهرة: مطابع مؤسسة الاهرام.
- توفيق، جميل، (د.ت). أساسيات الإدارة المالية، بيروت: دار النهضة العربية، بيروت، لبنان. ص ص: 209، 310.
- حسين، سمحان. (2012). تمويل المشاريع الصغيرة: المفاهيم الأساسية، مجلة الدراسات المالية والمصرفية، مج 20، عدد 3، 9-6
- دراسة تنمية دور المنشآت الصغيرة والمتوسطة في الاقتصاد الوطني. (2013م)، منتدى الرياض الاقتصادي، الدورة السادسة.

- سيف الدين، سارة محمد؛ المولى، إبراهيم فضل. (2013) الخرطوم: جامعة السودان العلوم والتكنولوجيا، الدراسات التجارية، 2013 - 100 ص
- شيحه، مصطفى، (1999م). اقتصاديات النقود والمصارف والمال، مصر: دار المعرفة الجامعية.
- الصديق، رحمة، (2006م). التمويل الإسلامي في السودان التحديات ورؤى المستقبل. السودان: المكتبة الوطنية، ص23
- عيروط، مصطفى، (يوليو2017م). مشكلات التمويل المالي وأثرها على اتخاذ القرارات الإدارية من وجهة نظر الإدارات العليا في الجامعات الأردنية الحكومية. ع (3)، ص 543.
- فردويستون ويوجينبرجام، (1993م). التمويل الإداري. الجزء الثاني، (ترجمة عبد الرحمن حالة بلية، عبد الفتاح السيد سعد النعماني). المملكة العربية السعودية: الرياض: دار المريخ للنشر، ص206.
- المحروق، ماهر؛ مقابلة، إيهاب. (2006م). المشاريع الصغيرة والمتوسطة أهميتها ومعوقاتها.
- المحمودي، نائلة، (2014م). المشاريع الصغيرة: المعوقات والبدائل، المجلة الليبية للدراسات، ع (7).
- المشهراوي، احمد؛ الرملاوي، وسام. (2015م). اهم المشكلات والمعوقات التي تواجه تمويل المشاريع الصغيرة الممولة من المنظمات الأجنبية العاملة في قطاع غزة من وجهة نظر العاملين فيها، مج (19)، ع (2)، ص 125-160.
- مقابلة، إيهاب، (2015م). الدعم الفني والمنشآت الصغيرة والمتوسطة، ع 122، اذار، 2-21
- النيل، عبد المنعم محمد الطيب، (2011). تقويم تجربة التمويل الاصغر الاسلامي في السودان: دراسة حالة القطاع المصرفي والمؤسسات الاجتماعية.

ثانياً: المراجع الأجنبية

- Adejuyigbe, Samuel and Dahunsi Olurotimi, A Study of Small- and Medium-Scale Industrial Development in Ondo State, Nigeria, University of Technology Akure, Ondo State, Nigeria, University Journal,13 (3), Jan, online, available: www.journal.au.edu/...techno/.../journal133_article0, 2010

- Nasr, S., & Rostom, A. (2013). SME Contributions to Employment, Job Creation, and Growth in the Arab World. Te World Bank, Middle East and North Africa Region.

ثالثاً: المواقع الالكترونية

- بنك التنمية الاجتماعية (1439) مسار المشاريع الناشئة، المملكة العربية السعودية، تم استرجاعها من: https://www.sdb.gov.sa/ar-sa/best-value/e-opendata (بتاريخ 26/6/1441)
- الهيئة العامة للإحصاء (2017، 2018م). مسح المنشآت الصغيرة والمتوسطة، تم استرجاعها من: https://www.stats.gov.sa/sites/default/files/small_and_medium-sized_establishments_survey_2017ar.pdf (بتاريخ 27/6/1441)
- الهيئة العامة للإحصاء (2019 الربع الثاني). مسح مساهمة المنشآت الصغيرة والمتوسطة في القطاع الخاص، تم استرجاعها من: https://www.stats.gov.sa/sites/default/files/mshm_lmnshat_lsgyr_wlmtwst_fy_lqt_lkhs_lrb_lthny_2019.pdf (بتاريخ 27/6/1441)

الملاحق

الاستبانة بصورتها النهائية:

أولاً: البيانات الخاصة بالمشروع

نوع المؤسسة	عامة	خاصة	مختلطة
نشاط القطاع	تجاري	صناعي	خدمي
عدد العمال	1-5 (مشاريع متناهية الصغر)	6-49 (مشاريع صغيرة)	50-249 (مشاريع متوسطة)
نوع التمويل	ذاتي (شخصي)	غير ذاتي (جهات خارجية)	
مدة التمويل	قصيرة الاجل (سنة)	متوسط الاجل (1-5 سنوات)	طويل الاجل (5 سنوات فأكثر)
كيف هي معدلات الفائدة	مرتفعة	ملائمة	منخفضة

ثانياً: المعوقات التمويلية التي تواجه المشاريع الصغيرة والمتوسطة

العبارة	**موافق**	**محايد**	**لا أوافق**
ضعف إدارة الموارد المالية بكفاءة يساهم في نجاح المشروع			

ضعف القدرة على توفير الضمانات المقدمة من أصحاب المشروع يؤدي لصعوبة الحصول على تمويل			
عدم الاستعانة بذوي الاختصاص للاستفادة منهم في النواحي المالية يؤدي لتعثر المشروع			
عدم توفر قدرات إدارية ومحاسبية في مسك الدفاتر يساهم في توفير البيانات المالية للمشروع ونجاحه			

ثالثاً: المعوقات الإدارية التي تواجه المشاريع الصغيرة والمتوسطة

العبارة	موافق	محايد	لا أوافق
عدم القيام بدراسة جدوى اقتصادية حديثة وواضحة للمشروع يحقق له الاستمرار والثبات			
ضعف السمات القيادية لدى أصحاب المشاريع يؤدي لفشلة وانهياره			
ضعف التدريب المستمر للعاملين أمر ضروري لتطوير المشروع وتحسينه			